

رغم ثبوت جريمته .. محكمة السيسي تبرئ الضابط قاتل فرحات المحفوظي



السبت 18 يناير 2025 06:00 م

قضت محكمة الجنايات المستأنفة في الإسكندرية، بالسجن ثلاث سنوات بحق المتهم الأول في قضية احتجاجات أهالي مدينة سيدي براني بمحافظة مطروح (رقم 279 لسنة 2023)، مع تبرئة اثنين آخرين، وفق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

وتعود القضية إلى يوليو 2023، حين شهدت سيدي براني احتجاجات إثر مقتل المواطن فرحات المحفوظي، برصاص ضابط شرطة، ما دفع عشرات المواطنين إلى التظاهر أمام قسم الشرطة، ليقبض على عدد منهم، وجهت النيابة لبعضهم تهم التجمهر واستعراض القوة، وارتكاب جناية القتل العمد لأمين شرطة عن طريق دهسه بسيارة، فيما حوكم الضابط قاتل المحفوظي بتهمة القتل الخطأ.

وفي حكم أول درجة، أُدين المتهم الأول من الأهالي بالسجن المؤبد والمراقبة ثلاث سنوات، والمتهمين الآخرين بالسجن خمس سنوات والمراقبة، في حين برأت المحكمة الضابط معتبرة أنه استخدم حق الدفاع الشرعي عن النفس.

محكمة الإسكندرية للجنايات المستأنفة، الأحد الماضي، برأت متهمين اثنين وخففت حكم المؤبد على ثالث إلى 3 سنوات، على خلفية أحداث التجمهر والعنف التي شهدتها محيط قسم سيدي براني بمطروح في يوليو 2023.

وفي 11 يوليو 2023، قُتل الشاب فرحات المحفوظي بـ3 رصاصات أطلقها نحوه الضابط بقطاع الأمن المركزي ببرج العرب علي لمعي، وعقب الحادث شهد محيط قسم شرطة سيدي براني تجمّع العشرات من الأهالي وشباب القبائل ممن نددوا بالقتل.

وألقت قوات الأمن وقتها القبض على عدد من المواطنين في محيط القسم، وقررت النيابة إحالة 5 منهم، للمحاكمة لاتهامهم بـ"التجمهر واستعراض القوة، التي تلاها ارتكاب جناية القتل العمد لأمين شرطة بسيارة".

وفي حكم أول درجة، قضت محكمة الجنايات بمعاقبة المتهم الأول عبد الله العروي بالمؤبد، ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات إضافية، كما قضت بمعاقبة المتهمين الثاني والثالث بالسجن لمدة خمس سنوات، ووضعهما تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات أخرى.

وقضت محكمة الاستئناف الأحد الماضي، بتخفيف حكم المؤبد لعبد الله العروي إلى 3 سنوات بعد حضور أهل أمين الشرطة المجني عليه، وإقرارهم أمام المحكمة بالتصالح مع المتهم، وألغت حكم الحبس للمتهمين الآخرين خميس هارون وخالد فرحان، وحكمت ببراءتهما.

وفي 25 يونيو الماضي، قضت محكمة جنايات الإسكندرية ببراءة الضابط لمعي من تهمة قتل المحفوظي، وأسست المحكمة حكمها على أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس، مستندة إلى شهادة الطبيب الشرعي التي جاءت لصالح الضابط.